موقف المنظمات الدولية الحكومية من قضايا التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية بعد الربيع العربي

La position des organisations gouvernementales internationales sur les questions de transformation démocratique dans les systèmes politiques arabes après le printemps arabe

تاريخ الارسال: 2019/05/21	تاريخ القبول : 2019/05/28	تاريخ النشر: 2020/01/08

د. زيتوني محمد
المركز الجامعي تيسمسيلت
moh.eno@hotmail.fr

ملخص :

مرت بعض الدول العربية بموجه عارمة من التبدل السياسي منذ عام 2011، حيث شهدت حركات احتجاج شعبية عارمة ضد نظم عربية منها تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين والمغرب...، وبين موجات التبدل والتغير هذه ما اتخذ الشكل السلمي بعيدا عن مدى التغيير واتجاهه، ومنها من اتخذ أشكال أخرى ابتعدت عن السلمية، وامتدت من نطاق الصراع المحدود وصولا إلى الحرب الأهلية الشاملة، وكل هذه الأحداث وتوابعها طرحت العديد من التساؤلات حول دور المنظمات الدولية والإقليمية التي حملت على عاتقها مسئولية حفظ الأمن والسلام الدوليين ومنع الصراعات، وحماية حقوق الإنسان، ودورها في حل الأزمات، وما الذي فعلته هذه المنظمات لحماية الدول من التمزق وحماية وضمان سلامة مواطنيها. نجد أن المنظمات الدولية قد لعبت الدور الأبرز على الساحة الدولية والإقليمية باعتبارها المؤسسات العاملة من أجل حل النزاعات والصراعات ونقل الوقائع وحماية المدنيين وتُعتبر قضية حل المشكلات والصراعات الدولية أحد أهم الأسباب التي تنشأ المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية من أجلها.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية، الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، التحول الديمقراطي، حقوق الإنسان

Abstract :

Some Arab countries have gone through a wave of political change since 2011, as there have been massive popular protest movements against Arab regimes, including Tunisia, Egypt, Libya, Syria, Yemen, Bahrain and Morocco ... and between these waves of change and change have taken the peaceful form away from the extent and direction of change, including Whoever took other forms that moved away from peace and extended from the limited scope of the conflict to the comprehensive civil war, and all of these events and their aftermath raised many questions about the role of international and regional organizations that bore responsibility for maintaining international peace and security, preventing conflicts, and protecting human rights, and their role in Solution Crises, and what did these organizations do to protect states from being torn apart and protect and ensure the safety of their citizens. We find that international organizations have played the most prominent role on the international and regional scene as institutions working to resolve disputes and conflicts, transfer facts and protect civilians, and the issue of solving international problems and conflicts is considered one of the most important reasons for which international and regional organizations and NGOs are established.

Key words: international organizations, the United Nations, the League of Arab States, democratization, human rights

مقدمة:

مرت بعض الدول العربية بموجه عارمة من التبدل السياسي منذ عام 2011، حيث شهدت حركات احتجاج شعبية عارمة ضد نظم عربية منها تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين والمغرب...، وبين موجات التبدل والتغير هذه ما اتخذ الشكل السلمي بعيدا عن مدى التغيير واتجاهه، ومنها من اتخذ أشكال أخرى ابتعدت عن السلمية، وامتدت من نطاق الصراع المحدود وصولا إلى الحرب الأهلية الشاملة، وكل هذه الأحداث وتوابعها طرحت العديد من التساؤلات حول دور المنظمات الدولية والإقليمية التي حملت على عاتقها مسئولية حفظ الأمن والسلام الدوليين ومنع الصراعات، وحماية حقوق الإنسان، ودورها في حل الأزمات، وما الذي فعلته هذه المنظمات لحماية الدول من التمزق وحماية وضمان سلامة مواطنيها أو بمعنى آخر هل استطاعت هذه المنظمات خاصة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية أن تؤدي وظيفتها التي قامت من أجلها في واحدة من أكبر الأزمات التي تواجهه هذه المنطقة الهامة من العالم؟.

نجد أن المنظمات الدولية" الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية قد لعبت الدور الأبرز على الساحة الدولية والإقليمية باعتبارها المؤسسات العاملة من أجل حل النزاعات والصراعات ونقل الوقائع وحماية المدنيين وتُعتبر قضية حل المشكلات والصراعات الدولية أحد أهم الأسباب التي تنشأ المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية من أجلها.

كيف تفاعلت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مع قضايا التحول الديمقراطي الناجمة عن التغيير السياسي في بعض الأنظمة السياسية العربية أعقاب موجة الربيع العربي 2011؟

محاور الدراسة:

المحور الأول: موقف الأمم المتحدة

المحور الثاني: موقف جامعة الدول العربية

المحور الأول: موقف الأمم المتحدة

تتعاون أجهزة الأمم المتحدة في العمل على تحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها المنظمة الدولية، ويأتي في مقدمة هذه المقاصد والأهداف، حفظ السلم والأمن الدوليين، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير، وتحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات، لاسيما احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان[1].

1. الأمانة العامة والجمعية العامة

واكب الأمين العام بان كيمون بصفته الأمين العام للمنظمة الأممية أحداث وتداعيات الانتفاضات والتحركات الشعبية فقد واكب الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي انعقدت لهذا الغرض، كاجتماعات جامعة الدول العربية ذات الصلة، ومؤتمر أصدقاء سورية الذي دعت إليه واشنطن، والذي عقد في تونس بحضور المجلس الوطني السوري والدول الداعمة له، ومؤتمر إسطنبول الذي دعت إليه قطر وتركيا، بالإضافة إلى دور الأمين العام في تنظيم وحضور اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، كما كان دائم الاتصال بممثلي الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية الفاعلة كالاتحاد الأوروبي، والدول الفاعلة في الشرق الأوسط، وقد عين مبعوثا خاصا إلى سوريا وهو الأمين العام السابق كوفي أنان ممثلا للأمم المتحدة والجامعة العربية في فبراير 2012، لقد حمّل الأمين العام النظام السوري في افتتاح جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة في مارس 2012 مسؤولية القتل الممنهج للمدنيين واستغلال عناصر متطرفة للقيام بأعمال إرهابية[2].

مع إخفاق مجلس الأمن" كما سنرى لاحقًا" بشأن التدخل العسكري في سورية وحتى إدانتها، لجأت الجامعة العربية إلى الجمعية العامة تطلب إرسال قوات حفظ سلام عربية أممية للإشراف على وقف تنفيذ وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية للمحاصرين، إلا أن هذا الطلب لم يحظى بموافقة القوى الكبرى لأن إرسال القبعات الزرق يتطلب قرار من مجلس الأمن" استحالة هذا بسبب الفيتو الروسي والصيني"، وثانيا يتطلب موافقة الدولة المعنية بالقرار وهو ما ترفضه سورية. فيما نجحت الجمعية العامة في تبني قرار في 19 ديسمبر 2011 يدين انتهاكات حقوق الإنسان في سورية بموافقة 132 دولة وامتناع 43 عن التصويت ورفض 11 عضو القرار، كما قادت قطر

محاولة من أجل عزل سورية كليا في الأمم المتحدة وتجميد عضويتها بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتعتبر الحالة السورية نموذجية في تعامل الجمعية العامة مع الثورات العربية وهذه أهم القرارات:

- قرار رقم 66/ 253 بتاريخ 16-2-2012 اتخذته الجمعية العامة التي أدانت فيه بشدة انتهاك السلطات السورية لحقوق الإنسان بشكل خطير وممنهج[3].

- قرار الجمعية العامة رقم 66/ 253 بتاريخ 16-2-2012 قرار اتخذته الجمعية العامة الحالة في الجمهورية العربية السورية[4].

- قرار الجمعية العامة 67/ 183 بتاريخ 20-12-2012 الأمم المتحدة تندد بانتهاكات"منهجية" يرتكبها النظام السوري[5].

- قرار الجمعية العامة رقم 262/67 بتاريخ 15-5-2013 الجمعية العامة تتبنى قرارا يدين انتهاكات النظام لحقوق الإنسان.. ويدعو إلى تشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات[6].

- قرار الجمعية العامة رقم 68/ 182 بتاريخ 18-12-2013 قرار دولي يدين انتهاكات حقوق الإنسان بسورية[7].

- قرار الجمعية العامة رقم 69 / 189 بتاريخ 18-12-2014 التي اعتمدت قرارا يدعو نظام الأسد إلى وقف انتهاك حقوق الإنسان[8].

2.مجلس الأمن الدولي

جاء موقف مجلس الأمن من الثورات العربية لتعكس مواقف الأطراف الكبرى من هذه الثورات ومن ثم تباينت. وقد تم توظيف مجلس الأمن كأداة لدعم الجهود الإقليمية ومساندتها" مثل المبادرة الخليجية بشأن الأزمة اليمنية"[9].

انحسرت القرارات الأممية من قبل مجلس الأمن حول الثورات العربية في ثلاث دول هي ليبيا فسوريا فاليمن، مع غياب واضح لأي قرار بحق ما يجري في البحرين التي شهدت أعمال.

كانت المرة الأولى التي ينعقد فيها مجلس الأمن بشأن موجة الاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة العربية، عندما انعقد بشكل طارئ لبحث الأزمة الليبية في فبراير 2011، بعد تطور الاحتجاجات الليبية إلى صراع مسلح بين قوات النظام والمحتجين ففي فبراير أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1970 [10] بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا وكان محتوى القرار حظر السفر على القذافي و15 من عائلته وتجميد أصول الأموال التابعة لهم وحظر توريد الأسلحة على ليبيا وإحالة الأوضاع القائمة في ليبيا إلى المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية للتحقيق، لكن القرار لم يخول استخدام القوة ضد القذافي[11].

وفي 17 مارس 2011، وبموجب الفصل السابع[12] من ميثاق الأمم المتحدة، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973[13]، الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، وبعد امتناع بعض الدول عن التصويت، صدر القرار بدون نقض، وبعد يومين من صدور القرار تدخل حلف الناتو عسكرياً في ليبيا إذ تحول قرار حظر الطيران إلى قرار تدخل في تفسير خاطئ ومتعمد للقرار مجلس الأمن 1973.

القرار2009 [14]وهو القاضي بإحالة ملف ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وإلى أهمية التعاون من أجل ضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، أو المتواطئين التي تستهدف السكان المدنيين.

القرار 2016 المتعلق بتعديل أحكام حظر الأسلحة المفروض لتقديم إعفاءات إضافية، وإنهاء تجميد الأصول المفروض بموجب القرار 1970 والفقرة 190 من القرار 1973، ووقف التدابير المفروضة بموجب الفقرة 17 من القرار 1973[15].

كما أصدر مجلس الأمن القرار2017[16]، والقرار 2022 [17] هذا الأخير القاضي بتمديد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع إبقاء المسألة قيد النظر.

وقع مجلس الأمن في الشلل بسبب الموقف الروسي" الفيتو" من الأزمة السورية وشعورها بالخديعة في تفسير القرار 1973 حول ليبيا. لهذا واجهت روسيا والصين

العضوين الدائمين في مجلس الأمن الدولي واستخدمت الدولتين الفيتو مرتين خلال أربعة أشهر" أكتوبر وفبراير 2011، ولم يستطع مجلس الأمن تبني مشروع قرار عربي تركي- غربي يدين النظام السوري لكون القرار يستهدف الدولة الحليف الأخير في المنطقة لروسيا" قاعدة في طرطروس[18].

لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار له بخصوص الوضع في سورية إلا بعد مفاوضات صعبة مع روسيا إذ صدر القرار 2042 [19] بالإجماع بتاريخ 14 أفريل 2012 يسمح فيه مجلس الأمن بنشر بعثة مراقبين في سوريا للإشراف على وقف إطلاق النار، وبعد أسبوع صدر قرار مجلس الأمن رقم 2043[20] بإجماع كافة الأعضاء والذي ينص على تخويل الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال 300 مراقب عسكري غير مسلح لمدة ثلاث أشهر لمراقبة وقف إطلاق النار في سورية والنظر في التزام كافة الأطراف بخطة كوفي أنان للسلام.

وجاءت القررات متتابعة بشأن الأزمة السورية توضح تطور موقف مجلس الأمن من الأزمة السورية والموقف الروسي والصيني من القضية السورية هذه القررات جاءت على النحو التالي:

في عامي 2012 و2013: القرار2052(2012) [21]، 2084(2012)[22]، و2108(2013)[23]، 2131(2013)[24]، و2118 (2013)[25]،

جاء القرار 2139 بعد تدهور الوضع الإنساني نتيجة الحرب في سوريا وما رافقها من عمليات تشريد وقتل ونزوح، وذلك عشية الذكرى الثالثة لانطلاقة الانتفاضة الشعبية المطالبة بتغيير النظام الحاكم، وهو قرار ذا صبغة إغاثية بحتة. إذ يطالب القرار جميع الأطراف السورية المتصارعة بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين[26]. هذا القرار قد أُلحق به قرار أخر هو القرار رقم 2165 و الذي طالب بإدخال مساعدات إنسانية عبر الحدود الأربعة للجمهورية العربية السورية بغض النظر إن كانت تحت سيطرة الحكومة السورية أم لا[27].

وإجمالا هذه القرارات التي صدرت بحق سورية خلال السنوات العامي 2014 و حتى 2015 بالإضافة إلى القرارات المذكورة سابقاً: 2170 (2014)[28]، و2175 (2014)[29]، و2178

(2014)، و 2191 (2014)[30]، و 2199 (2015)، و 2235 (2015)[31]، و 2249 (2015)، 2253) 2253(2015)[32]، 2209(2015)[33].

كما صدرت العديد من القرارت فيما يخص اليمن- 2014(2011)، 2083(2012) ، 2017(2013)، 2116(2015)، لكنها لم تكن كالقرارات التي صدرت بحق سورية ولا ليبيا، لأن القضية اليمنية تُركت لمجلس التعاون الخليجي الذي لعب الدور ولا يزال باعتبار اليمن قضية خليجية.

3. مجلس حقوق الإنسان

تندرج قرارات مجلس حقوق الإنسان في إطار الحملة الدبلوماسية التي يقودها التحالف الغربي والعربي لمضاعفة الضغط على النظام السوري، وقد نجح هذا التحالف باستصدار قرار من مجلس حقوق الإنسان في جنيف مارس 2012 يدعو الحكومة السورية إلى السماح للأمم المتحدة وللوكالات الإنسانية بالدخول بدون عائق للبلاد وإلى أن توقف فوراً كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان وكل أشكال العنف[34].

في 28 فبراير 2013، وخلال الأسبوع الأول من هذه الدورة، قدمت أكثر من أربعين حكومة من قارات مختلفة بيانا مشتركا أبدوا فيه قلقهم البالغ بشأن القمع المستمر وانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، ودعوا البحرين إلى التعاون مع الأمم المتحدة وضمان الإصلاح الوطني لحقوق الإنسان، شارك في البيان كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهما حليفان وثيقان لحكومة البحرين[35].

من جانبها قدمت الحكومة الليبية خلال هذه الدورة– تحت ضغط من المجتمع المدني الليبي وآخرين– قرارًا قويًا يعترف بالحاجة إلى تحسين العديد من الأوضاع الحرجة التي تمثل تحديًا حقيقيًا يتعلق بحقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك حالة اللاجئين والمهاجرين، وتهديدات حرية الدين والمعتقد، وسوء معاملة المعتقلين. كما طالب القرار مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الـ25 بشأن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدعم التقني واحتياجات بناء القدرات في ليبيا.

ودفاعًا عن الانتفاضات العربية، قدمت سويسرا وكوستاريكا وتركيا قرارًا– تم اعتماده في هذه الدورة– حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية. القرار يدعو جميع الدول إلى تجنب استخدام القوة خلال المظاهرات السلمية، وإذا تم استخدام القوة في حالات الضرورة القصوى، ينبغي التأكد من عدم تعرض أي فرد للاستخدام المفرط أو العشوائي للقوة والتحقيق في أي وفاة أو إصابة ارتكبت خلال الاحتجاجات، كما شهدت هذه الدورة اعتماد مجموعة من القرارات الخاصة بسريلانكا وكوريا الشمالية وإيران ومالي وميانمار وسوريا.

في تطور إيجابي للغاية انضمت كل من ليبيا وتونس إلى الدعوة التي أطلقتها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الجلسة لتفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية في حالة سوريا. يُذكر أن تلك هي المرة الأولى التي تدعم فيها حكومات من المنطقة العربية – بشكل علني– تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية حول الأوضاع في سوريا أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[36].

المحور الثاني: موقف جامعة الدول العربية

بدا ضعف النظام العربي جليا في أداء مؤسسته الرئيسية، فقد تفاعلت جامعة الدول العربية مع موجة ما عرف إعلاميًا بالثورات العربية منذ عام 2011 بآليات التفاعل السابقة نفسها، وبدت الجامعة كمتصرف يملك خاتم إجازة عرض المشكلات العربية على النظام الدولي، وإضفاء المشروعية على القرار الدولي بشأنها، أكثر مما هو قادر على التدخل وتسوية أي منها بنفسه[37].

ففي الحالة التونسية لم تتعامل مع وضع الثورة الذي باغتها وفاجأها حيث أكد الأمين العام للجامعة بأن الجامعة العربية قلقة من الأوضاع وإنها تراقب الوضع عن كثب، ودعا جميع الأطراف إلى التوصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها، وعليه فان موقف الجامعة العربية إزاء الثورة التونسية كان أقرب إلى الحياد السلبي لإعلانها أن ما يحدث في تونس هو شان داخلي، وإن كانت قد أعربت عن أملها في أن تتجاوز تونس الأحداث بسلام[38].

وفي مصر" كان الموقف أقرب إلى النظام منه إلى الشعب وذلك باعتبار الأمين العام للجامعة العربية مصريا، والجامعة على أرض مصرية فقد كان الموقف محرجا"، وفي اليمن تركت الأمر إلى مجلس التعاون الخليجي. أما في البلدين اللذين بدا فيهما دورها حيوي، فكان أداؤها نشطا، لكنها لم تكن لديها قدرة على تنفيذ قراراتها، ففي ليبيا كان دورها دعوة العالم إلى التدخل وفرض الحظر الطيران، وهو ما بدا من تحضيرها وتأييدها لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، والذي أجاز التدخل العسكري في ليبيا بإقراره "فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين"، التي كانت تعني العمل العسكري[39].

وقد جاء نص قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 12 - 3 - 2011 بشأن تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي[40]" إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 12 - 3 - 2011 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، وبعد التداول في ما آلت إليه الأوضاع الخطيرة في ليبيا وتداعياتها، وما ترتكبه السلطات الليبية من جرائم وانتهاكات ضد أبناء الشعب الليبي، وخصوصا إقدامها على استخدام الطيران الحربي والمدافع والأسلحة الثقيلة ضد المواطنين، وإذ يأخذ علما بالمشاورات والاتصالات الجارية في مجلس الأمن وبالمواقف الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وإذ يأخذ في الاعتبار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثا رفيع المستوى لمتابعة المشكلات الإنسانية في ليبيا، وإذ يؤكد على ما جاء في قراره رقم 7298 بتاريخ 2 - 3 - 2011 وكذلك البيان الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ 22 - 2 - 2011، وإذ يؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والمطالبة بوقف الجرائم تجاه الشعب الليبي وإنهاء القتال، وسحب قوات السلطات الليبية من المدن والمناطق التي دخلتها عنوة، وضمان حق الشعب الليبي في تحقيق مطالبه وبناء مستقبله ومؤسساته في إطار ديمقراطي، وإذ يذكر بالتزامه بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وكذلك السلم الأهلي وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين والوحدة الوطنية للشعب الليبي واستقلاله وسيادته على أرضه ورفضه لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الأزمة سيؤدي إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية، يقرر:

الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار.

التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي وتوفير الحماية اللازمة له إزاء ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من جانب السلطات الليبية، الأمر الذي يفقدها الشرعية.

تجديد الدعوة للدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه عبر مختلف القنوات، وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة، وكذلك للدول التي تساهم في إجلاء المواطنين العرب الذين يرغبون في مغادرة ليبيا.

مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مع الاتحاد الأوروبي.

أما في سورية فقد كشفت عن مظاهر ومؤشرات قصور سياسي ومهني. وعلى سبيل المثال، فإن اللجنة التي شكلتها الجامعة لتقصي الأوضاع في سورية، والتي رأسها الفريق مصطفى الدابي -أواخر 2011 أوائل 2012- لم تكن محل رضا من قوى الثورة في سورية، ومن بعض الدول العربية التي أعلنت سحب مندوبيها منها، وذلك على أثر تقرير اللجنة الذي اعتبره الكثيرون -ومنهم فصائل الثورة والمعارضة في سورية- منحازا إلى جانب النظام، ورصدوا العديد من جوانب القصور والتناقض والانحياز به، ومن ثم طالت الشكوك بمواقف الجامعة[41].

وقد جاء نص القرار الخاص بسورية[42] مخالفا لما اتخذ في الحالة الليبية وجاء فيه" إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في جلسته المستأنفة للدورة غير

العادية بتاريخ 12 - 11 - 2011 بمقر الأمانة العامة، وبعد اطلاعه على تقييم اللجنة العربية الوزارية لما آلت إليه الأوضاع في سوريا، وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، ومداولات السادة الوزراء ورؤساء الوفود، ونظرا لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه الذي عقد يوم 2 - 11 - 2011، يقرر:

تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتبارا من يوم 16 - 11 - 2011 وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 2 - 11 - 2011.

توفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 16 - 11 - 2011.

دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.

توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.

دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قرارا سياديا لكل دولة.

دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسبا بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.

عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى الاتفاق.

إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف.

لكن مع وجود أكثر من 10000 وحدة متمردة ونشطة عبر البلاد السورية يبدو الانتقال السياسي الهادئ إلى مرحلة ما بعد الصراع أمراً قريب منه إلى المستحيل[43].

تابعت جامعة الدول العربية تطورات الأزمة السورية والليبية واليمنية بشكل خاص وكانت دائما في جدول أعمالها منذ تفجر الأزمات المذكورة في 2011.

ففي الاجتماع الوزاري العربي بتاريخ 15 مارس بالقاهرة وتحت البند الحادي عشر[44] تم مناقشة الأزمة السورية، قرر مجلس الجامعة[45]:

1. الإعراب عن بالغ القلق إزاء تفاقم الأزمة السورية وما تحمله من تداعيات خطيرة على مستقبل وحدة سورية.
2. التأكيد مجددا على ضرورة تحمل مجلس الأمن مسؤولياته الكاملة إزاء التعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية، وتحمل جميع الأطراف مسؤولياتها الدولية.
3. الترحيب بنتائج اجتماعات القاهرة وموسكو ومساعيهما من لإحياء مسار الحل السياسي التفاوضي.
4. التأكيد على ما ورد في قرار مجلس الأمن رقم 2209(2015)، الذي أدان استخدام الكلور السام في سورية.
5. التأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام قرارات مجلس الأمن رقم 2139(2014)، و2165(2014) و2191(2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية.
6. الإشادة بترحيب دولة الكويت استضافة المؤتمر الدولي الثالث للمانحين بتاريخ 2015/3/31، ومناشدة الدول المانحة للوفاء بتعهداتها لدعم الوضع الإنساني في سورية.

7. الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية، والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستجدات الوضع في سورية.

كما تفاعلت الجامعة العربية وأصدرت قراراً يخص ليبيا[46] وتطورات الوضع وموقف الجامعة من الأوضاع كما قدمت التصورات اللازمة من أجل إيجاد حل للأزمة الليبية[47].

1. التأكيد مجددا على ضرورة احترام السيادة الليبية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على استقلالها السياسي، والالتزام بالحوار الشامل بين مختلف الأطراف النابذة للعنف والتطرف، ودعم العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.
2. تقديم الدعم الكامل للحكومة الشرعية، والجيش الليبي حتى بسط الأمن في كامل التراب الليبي.
3. مطالبة مجلس الأمن بسرعة رفع الحظر على واردات السلاح إلى الحكومة الليبية باعتبارها الجهة الشرعية.
4. العمل على تمكين الممثلين الدبلوماسيين للمؤسسات الشرعية.
5. الإعراب عن القلق البالغ إزاء استمرار المواجهات المسلحة على ضوء اتساع نشاط المليشيات المسلحة خارج سلطة الدولة الليبية.
6. تجديد الدعوة الدعم الحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار. ترى في الملف اليمين شأن خليجيا لا ينبغي التدخل فيه عربيا،

فضلت جامعة الدول العربية أن تلقى بالملف اليمني منذ البداية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، والحالة اليمنية تمثل اختبار حقيقي لدور السعودية وقطر في احتواء الأزمات الخليجية مستقبلا رغم أن اليمن ليست دولة خليجية.

لكن الجامعة العربية وباعتبار اليمن دولة عضو فيها، فقد أصدر مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري قراراً أكدت فيه[48]:

1. تأكيد الالتزام الكامل بالحفاظ على الوحدة اليمنية واحترام سيادته واستقلاله، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية
2. التأكيد على أهمية وضرورة الاستمرار في دعم ومساندة الشرعية الدستورية ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.
3. الرفض التام لما أقدمت عليه جماعة الحوثي من خطوات تصعيدية أحادية الجانب ورفض كل ما ترتب عنه وان ما حدث هو انقلاب كامل على الشرعية الدستورية.
4. التأكيد على ضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2204 بتاريخ 2015/02/24، الصادر بموجب الفصل السابع، الذي نص على تمديد العمل بتدابير العقوبات ضد أفراد يمنيين.
5. التأكيد على استمرار دعم مسار الحوار وبذل المساعي الحميدة التي تقودها المملكة العربية السعودية.
6. التأكيد على ضرورة دعم اليمن مادي واتخاذ تدابير عاجلة للوضع الإنساني المتدهور في اليمن، ودعوة المجتمع الدولي إلى دعم اليمن من أجل نجاز المرحلة الانتقالية.

لم تقم الجامعة العربية بعد سقوط النظام القديم في ليبيا، ولا مع تأزم الحالة السورية، أو سقوط الدولة في اليمن؛ بأية أدوار عملية لمساعدة الفاعليين في إعادة بناء المؤسسات، وتأمين الحدود، وإجراء ما يلزم من مصالحات وطنية، وتركت ذلك كله في أيدي الخبراء الغربيين. كما يلاحظ عدم كفاية الخطوات العملية التي قامت بها الجامعة لإغاثة اللاجئين، وعلاج المصابين، أو التحضير لإجراءات حصر وتوثيق الخسائر التي تعرضت لها المدن، أو الإعداد لخطط إعادة البناء بعد توقف القتال[49].

تبدو مواقف الدول المختلفة مواقف فردية تبحث عن مصالحها المجردة دون النظر إلى مستقبل هذه البلاد والذي بدوره أثر على مستقبلها وهو الأمر الذي تعاني منه هذه الدول في الوقت الحالي، وهو ما يدعونا إلي القول أن هذه المواقف اتسمت بالبرغماتية الشديدة بعيدا عن قبول هذه الثورات أو رفضها واتسمت بالوقتية حيث لم تكن أي منها

مواقف إستراتيجية تراعي اعتبارات المستقبل ولذا كانت هذه المواقف صراعية تنحسر بين القبول والرفض أو الدعم والدعم المضاد.

الخلاصة والاستنتاجات:

مما سبق يتضح أن ثمة معضلة كبرى في الدول العربية وهي عملية الاستعصاء والانتقال الديمقراطي، وأن الجغرافية العربية هي من بين آخر المعاقل الجغرافية التي تفتقد للديمقراطية، وإن وإمكانية تحقيق مساعي الديمقراطية بين الدول العربية بعد 2011 في عمل مقارن بين مسارات ما عرف بالثورات العربية وأوضاع الدول الأخرى وحالة الإخفاق بارزة الأوجه في الإطاحة بمرتكزات وسياسات غير الديمقراطية، ودخول المؤسسة العسكرية كطرف في إدارة المرحلة الانتقالية، كما ساهم في هذا كذلك تعامل المنظمات الدولية بانتقائية ووفق حالة بحالة، في ظل ما تلعبه القوى الكبرى" الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول العربية الكبرى أساساً في لعبة صراع المصالح التي تختلف من دولة عربية إلى أخرى.

لقد كان دور الجامعة العربية متواضعا مقارنة بما كان متوقعا منها أن تلعبه في الأحداث الاستثنائية التي اجتاحت الكثير من بلدان العالم العربي، حيث تعددت الأسباب حول تفسير هذا العجز، فهناك من أرجعه إلى سوء إدارة الجامعة في الفترة الراهنة، وهناك من أرجعه إلى أسباب تنظيمية بنيوية متعلقة بطبيعة عمل الجامعة، لذلك قدمت الدول العربية العديد من المقترحات والمشاريع من أجل تطوير الجامعة من ضمنها: مشروع تعديل الميثاق وكذاك تفعيل دور المؤسسات المعنية بتسوية النزاعات العربية.

ولكي تعلب هذه المنظمات الدولية التي هي أحد الفواعل التي تدعم استقرار المجتمع الدولي عليها أن بأداء دورها الأساسي وفق ميثاقها، وأن تتمتع باستقلالية أكبر في دعم الديمقراطية وتكريس السلم والأمن الدوليين هو أحد المباديء العالمية القائم على المساواة بين جميع الدول دون أي تمييز أو انتقائية.

الهوامش :

[1] . الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول، المادة، 1 و2 و3 على الرابط، سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية 1945. تاريخ الاطلاع 2015/05/12.على الرابط:
/http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i

[2] . حسين على ظاهر، الربيع العربي، الأسباب والتداعيات الإقليمية والدولية، شؤون الأوسط، ع. 142، صيف 2012، ص ص. 49- 67.

[3] . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار 176/66 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، البند 69ج، من جدول الأعمال، 2011/12/19، ص ص. 1- 2.

[4] . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار 253/66 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، البند 34 ج، من جدول الأعمال، 2012/2/16، ص ص. 1- 3.

[5] . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار 67/ 183 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، البند 69ج، من جدول الأعمال، 2012/12/20، ص ص. 1- 6.

[6] . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار 262/67 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، البند 33ج، من جدول الأعمال، 2012/5/15، ص ص. 1- 10.

[7] . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار 182/68 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، البند 69ج، من جدول الأعمال، 2013/12/18، ص ص. 1- 8.

[8] . الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار 189/69 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، البند 68ج، من جدول الأعمال، 2014/12/18، ص ص. 1- 10.

[9] . أحمد يوسف أحمد، حال الأمة العربية 2011- 2012 معضلات التغيير وآفاقه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2012، ص ص. 55، 56.

[10] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1970(2011)، الجلسة 6491، 2011/2/26، ص ص. 1- 14.

[11] . حسين على ظاهر، مرجع سابق، ص ص. 49- 67.

[12] . يتكون الفصل السابع من 13 مادة – من 39، 51- تحت عنوان ما يتخذ من الأعمال في حالة تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

[13] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1973(2011) الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته 6498 المعقودة في 17 مارس 2011، ص ص. 1- 10.

[14] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2009(2011) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6620 المعقودة في 16 سبتمبر 2011، ص ص. 1- 8.

[15] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2016(2011) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6640 المعقودة في 27 أكتوبر 2011، ص ص. 1- 3.

[16] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2017(2011) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6644 المعقودة في 31 أكتوبر 2011، ص ص. 1- 3.

[17] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2022(2011) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6673 المعقودة في 16 سبتمبر 2011، ص ص. 1- 2.

[18] . حسين على ظاهر، مرجع سابق، ص ص. 49- 67.

[19] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2042(2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6751 المعقودة في 14 أفريل 2012، ص ص. 1- 5.

[20] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2043(2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6756 المعقودة في 21 أفريل 2012، ص ص. 1- 4.

[21] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2052(2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6791 المعقودة في 20 جويلية 2012، ص ص. 1- 2.

[22] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2084(2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6893 المعقودة في 19 ديسمبر 2012، ص ص. 1- 2.

[23] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2131(2013) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7089 المعقودة في 2013/12/18، ص ص. 1- 2.

[24] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2118(2013) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7038 المعقودة في 27 سبتمبر 2013، ص ص. 1- 17.

[25] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2118(2013) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7038 المعقودة في 27 سبتمبر 2013، ص ص. 1- 7.

[26] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2039(2014) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7116 المعقودة في 21 أفريل 2012، ص ص. 1- 7.

[27] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2165(2014) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7216 المعقودة في 14 جويلية 2014، ص ص. 1- 5.

[28] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2170(2014) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7242 المعقودة في 15 أوت 2014، ص ص. 1- 3.

[29] . . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2175(2014) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7256 المعقودة في 29 أوت 2014، ص ص. 1- 7.

[30] . . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2191(2014) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7344 المعقودة في 17 ديسمبر 2014، ص ص. 1- 5.

[31] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2235(2015)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7501 المعقودة في 7 أت 2015. ص ص. 1- 12.

[32] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2253(2015)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7587 المعقودة في 17 ديسمبر 2015، ص ص. 1- 41.

[33] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار2209(2015)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7401 المعقودة في 6 مارس 2015. ص ص. 1- 3.

[34] . حسين علي ظاهر، مرجع سابق، ص ص. 70.

[35] . مركز القاهرة لحقوق الإنسان، هل من ربيع للأمم المتحدة، مواقف إيجابية تحدد ماء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتحديات مازالت باقية؟ 05 مارس 2013، تاريخ الاطلاع : 2014/2/12.
http://www.cihrs.org/?p=6253

[36] . نفس المرجع.

[37]. إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات مابعد التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2014، ص. 144.

[38] . الدين فاطمة الزهراء، جامعة دول العربية وموقفها من الربيع العربي، مذكرة ماستر في التنظيم الإداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012- 2013.

[39]. معهد العربية للدراسات، جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات، 11 أفريل 2013، تاريخ الاطلاع: 214/4/8، نقلا عن: http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/21/ .

[40]. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، أمانة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، 2011/03/12.

[41]. معهد العربية للدراسات، جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات، مرجع سابق.

[42] . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، أمانة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، 12/11/ 2011.

[43]. تشارلز ليستر، الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سورية، قطر: مركز بروكنجز، 2014، ص. 12.

[44]. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، أمانة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 143، البند الحادي عشر: تطورات الوضع في سورية(القاهرة: مارس2015)، ص ص. 90، 91.

[45] . القرار رقم 7872- د.ع(143) – ج4 – 20115/3/9.

[46]. القرار رقم 7873- د. ع (143) –ج 4 – 2015/3/9).

[47] . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، أمانة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 143، البند الحادي عشر: تطورات الوضع ليبيا، القاهرة: مارس2015، ص ص. 92، 93.

[48]. القرار رقم 7874- د. ع (143) –ج 4 – 2015/3/9). مع تصرف الباحث في مواد القرار بدمج بعض البنود، أو عدم ذكر بعضها لتكرارها غير المفيد، مع المحافظة على المعنى المقصود من نص القرار.

[49]. إبراهيم المنشاوي، جامعة الدول العربية إلى أين،القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، مارس، 2013، ص. 5.